

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٤٩٣**

الثلاثاء، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد فان بوهيمن	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونزاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد ميننديث غراتيرول
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

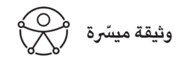
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/561)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/561)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/561، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني كثيراً أن بياني الافتتاحي إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في سورية سيواصل من حيث توقف سلفي، مؤرّخاً لأحداث شهر آخر من الإحصاءات المروعة لنقل أهوال الصراع الوحشي والمعاناة الهائلة للمدنيين المحاصرين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

ما بدأ في سورية على هيئة قلاقل في آذار/مارس ٢٠١١ قد تحول إلى حرب تتسم بفشل تام في حماية المدنيين، مما يولد مستويات هائلة من المعاناة لمعظم المدنيين. ومنذ اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، قبل ١٨ شهراً تقريباً، فصّل كل تقرير من تقارير الأمين العام الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني وعدم القدرة أو عدم الرغبة لدى جميع الأطراف في الوفاء بالتزاماتهم القانونية الأساسية في حدها الأدنى. ليس التقرير الأخير (S/2015/561) استثناء، ولا مفاجأة في أنه يأتي بشكل يبعث على الاكتئاب مسلّطاً الضوء على مدى السوء الذي وصلت الحالة إليه بالنسبة للعديد من المدنيين في جميع أنحاء سورية. هناك ١٢,٢ مليون سوري في حاجة إلى المساعدة الإنسانية اليوم. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٠٠٠ ٢٢٠ شخص قد قتلوا في سورية منذ بداية التزاع.

لقد تواصل تصاعد العنف في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الأخيرة، مما تسبب في الموت والدمار وتعقيد الجهود الشجاعة لتقديم المعونة وإعاقتها بشدة. إن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة من قبل جميع أطراف التزاع، بما في ذلك من خلال استخدام البراميل المتفجرة وغيرها من الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لا تزال حتى الآن السبب الرئيسي في الوفيات والإصابات بين المدنيين. وحتى الأحياء السكنية أو أماكن الحياة المجتمعية – الأسواق العامة والمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة – ليست بمنأى عن الهجوم. وفي مواجهة هذه الهجمات العشوائية العنيفة، ليس من الصعب بالنسبة لأي منا أن يشعر بما يحس به الشعب السوري، من مجتمع إلى آخر. وكما يمكن للمجلس أن يتصور، إنه الأسوأ بين جميع الخيارات – إما الفرار أو التعرّض للقتل.

في أوائل حزيران/يونيه، قتل ٦٠ مدنياً وأصيب ١٢٠ بجروح عندما أطلقت قذائف على السوق المركزي في الجانودية غربي مدينة إدلب. وفي أواخر ذلك الشهر، قتل تسعة مدنيين، بما في ذلك ستة من أسرة واحدة، عندما ضربت قذائف هاون أطلقتها جماعة مسلحة غير تابعة للدولة قلب منطقة للتسوق في مدينة دمشق. وفي أواخر حزيران/يونيه، قتل جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة ١٤ مدنياً بالقرب

من أحد المساجد في التل بريف دمشق مباشرة بعد انتهاء صلاة العشاء. وتستمر الهجمات على المرافق الطبية، حيث سُجل ١٤ منها في حزيران/يونيه، ١٢ منها ضربات جوية. تؤدي هذه الهجمات إلى تدهور متزايد في القدرة على توفير الرعاية الطبية عندما وحيثما تشتد الحاجة إليها، وتتجاهل بصورة صارخة الحماية الخاصة الممنوحة إلى المرافق الطبية والأفراد الطبيين بموجب القانون الدولي الإنساني. وخلال الأسابيع العديدة الماضية، زادت الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها من هجومها على الزبداني في ريف دمشق، مما أدى إلى مستوى غير مسبوق من الدمار والوفيات بين المدنيين. وفي الوقت نفسه، هددت الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة باقتحام قريتين تسيطر عليهما الحكومة بالقرب من مدينة إدلب، وهما كفريا والفوعة. وما زال يساورني قلق شديد إزاء ٠٠٠ ١٥ من المدنيين العالقين وسط القتال في هاتين المنطقتين. وفيما يتعلق بالوفيات التي ذكرها من فوري فليس لدي رقم دقيق، وبما أنه لم يتم التثبت منه وقد ركزت بياني اليوم تماماً على حقائق لا تقبل الجدل، فلن أتمكن بالتالي من تقديم ذلك الرقم.

تسبب القتال العنيف في جميع أنحاء البلد أيضاً في زيادة التشريد. وقد فرّ أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص من المناطق الجنوبية لمدينة الحسكة في أعقاب التقدّم الذي أحرزه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الشهر الماضي. وفي محافظة الرقة، اضطر أكثر من ٠٠٠ ٧٠ شخص للفرار مع تصاعد القتال بين داعش والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي جنوب سورية، فر أكثر من ٠٠٠ ٤٠ من مدينة درعا في أعقاب هجوم شنته عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وفي المجموع، شُرد أكثر من مليون شخص من ديارهم في عام ٢٠١٥ حتى الآن، كثير منهم للمرة الثانية أو الثالثة، وذلك بالإضافة إلى ٧,٦ مليون من المشردين داخلياً بالفعل حتى نهاية عام ٢٠١٤.

وسجل معلم مأساوي آخر حينما بلغ عدد اللاجئين المسجلين ٤ ملايين في أوائل تموز/يوليه، وهو أكبر عدد من اللاجئين تسبب فيه نزاع واحد في جميع أنحاء العالم خلال أكثر من ربع قرن. وأشيد بالبلدان المجاورة التي تتحمل هذه الأعباء الكبيرة بكرم وحسن ضيافة، على الرغم مما تجلبه من زعزعة للاستقرار. يجب أن يضطلع أعضاء المجتمع الدولي بالمزيد لدعم هذه البلدان المضيفة للاجئين، وأن يتحملوا جزءا أكبر من هؤلاء الذين يلتمسون الأمان.

وتواصل أطراف النزاع قطع الخدمات الأساسية عن المدنيين عمدا. ففي تموز/يوليه، قطعت الجماعات المسلحة من غير الدول إمدادات المياه في مدينة حلب، مما أثر على حوالي ١,٧ مليون شخص. ولا تؤدي هذه الأعمال، التي تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني، إلا إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية. وبشكل عام انحسر توافر المياه إلى النصف في جميع أنحاء البلد منذ بداية النزاع. ولا يستطيع الكثير من الناس الحصول على المياه إلا لساعات قليلة متفرقة خلال اليوم. وأدى انعدام إمكانية الحصول على مياه نظيفة إلى زيادة كبيرة في الأمراض المنقولة عن طريق المياه في أشهر الصيف الحارة، مع آلاف من حالات الإسهال الحاد والتيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي ألف المبلغ عنها، لأن الأسر تشرب المياه غير الصالحة للشرب فحسب.

وبشكل أوسع نطاقا، يدمر النزاع الدائر بلا هوادة في سوريا تدريجيا النسيج الاجتماعي والاقتصادي للبلد، ويتسبب في تآكل المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى عدة أجيال: يعيش ٨٠ في المائة من السكان في فقر؛ ويتفشى انعدام الأمن الغذائي في ظل تصاعد الأسعار؛ تدهور الهياكل الأساسية الحيوية ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

وتدمير الشبكات الأسرية والمجتمعية. كما ينبغي ألا نغفل الأثر البشري الهائل للأزمة، وتأثير الصدمات النفسية والعاطفية على المدنيين، لا سيما الشباب، الذين تعرضوا طويلا للعيش في جو من العنف والخوف. ستترتب على ذلك آثار عميقة بالنسبة للأجيال القادمة. لن يعرف الطفل المولود عام ٢٠١١، الذي يدخل المدارس هذا العام، سوى الحرب. ففي ظل قصف المدارس والخوف الذي يواجهه الشباب، يسفر ذلك عن جيل ضائع تماما من المتعلمين السوريين، وهو ما ينذر بخطر داهم على المستقبل الذي نأمل في أن تبدأ سوريا في إعادة بناءه يوما ما.

وبالرغم من البيئة الحافلة بالصعاب تقدم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل من داخل سورية ومن البلدان المجاورة الدعم لملايين السكان الذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم باستخدام كل الطرائق المتاحة، بما في ذلك عبر الحدود عملا بالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، الذي تكاتف أعضاء مجلس الأمن تأييدا له. قدمت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥ مساعدات غذائية إلى ٥,٨ مليون شخص شهريا، والأدوية والإمدادات لما يقرب من ٩ ملايين حالة علاج والدعم في مجالي المياه والصرف الصحي لما يقرب من ٥ ملايين نسمة؛ وقدمت مواد الإغاثة الأساسية مثل البطاطين وغير ذلك من ضروريات الحياة لما يقرب من ٣ ملايين شخص.

ومن خلال إمكانية الوصول دون عوائق، تصور كم الملايين التي يمكن الوصول إليها.

ولكن إمكانية الوصول مقيدة تقييداً شديدا، ومن الضروري، بطبيعة الحال لإحداث تغيير، أن تتوفر للمنظمات الإنسانية الموارد اللازمة للقيام بعملها الهام. و لم يمول من خطة الاستجابة في سوريا سوى ٢٧ في المائة. أشكر الجهات المانحة على مساهماتها السخية حتى الآن، وأحثها والآخرين على زيادة دعمها المالي لجهود الاستجابة الإنسانية. وحتى يتم التوصل إلى تسوية سياسية، سوف تزداد الاحتياجات الإنسانية.

إن الجهود الباسلة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني من أجل إيصال المساعدة إلى السكان ينبغي ألا تخفي حقيقة ذلك القتال المنتشر على نطاق واسع، وخطوط النزاع المتغيرة والعقبات والقيود المتعمدة التي تواصل جميع الأطراف وضعها لتحول دون إيصال المعونة إلى المحتاجين في سوريا. لقد قتل سبعة وسبعون عاملا من العاملين في المجال الإنساني منذ بداية النزاع. ولا يزال ما مجموعه ٣٢ من موظفي الأمم المتحدة، ٢٨ منهم من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين.

ويعيش نحو ٤,٦ مليون نسمة، أي ربع سكان البلد تقريبا، في مناطق يظل الوصول إليها صعبا للغاية بالنسبة للجهات الفاعلة الإنسانية. ويعيش منهم ٤٢٢ ٠٠٠ نسمة في مناطق لا تزال تحاصرها الأطراف. ويبقى هؤلاء الأشخاص معزولين بدرجة كبيرة عن أي مساعدة ويواجهون صراعا يوميا للبقاء على قيد الحياة. تمكن العاملون في المجال الإنساني في حزيران/يونيه من إيصال المساعدة في منطقة محاصرة واحدة فحسب عقب إقامة جسر جوي من المساعدة الطبية لمنظمة الصحة العالمية في مناطق مدينة دير الزور، التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتعادل تلك المناطق أقل من ٥ في المائة من السكان في المناطق المحاصرة. و لم يسمح بأي نوع آخر من أنواع المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة داخل أي منطقة محاصرة أخرى في حزيران/يونيه.

قدمت منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها اللوازم الطبية والعلاج إلى أكثر من ٤ ملايين شخص في حزيران/يونيه، بمن في ذلك ما يزيد عن ٣٥٠ ٠٠٠ حالة علاج عبر خطوط النزاع . ولكن هناك بعض المناطق التي منع فيها إيصال هذه

المواد، بما في ذلك في تلبيسة بمحافظة حمص، حيث أزالت السلطات الحكومية المواد الطبية والجراحية المنقذة للحياة من قوافل المعونات.

أحرز بعض التقدم حينما وافقت الحكومة على عدد إضافي من القوافل المشتركة بين الوكالات في حزيران/يونيه. غير أن هناك ٤٥ من طلبات القوافل، بما في ذلك ٣٣ طلبا قدم في ١ تموز/يوليه، لا تزال معلقة، وأناشد الحكومة السورية النظر بشكل إيجابي في الطلبات والموافقة عليها. وفي الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات، يجب أن تكون لدينا إمكانية الوصول السريع والمستدام لتقديم اللوازم الإنسانية الأساسية لجميع المحتاجين في جميع أنحاء البلد، دون تأخير ودون عوائق. وعلى جميع الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني تيسير هذه العملية.

قبل زيارتي المقترحة إلى دمشق الشهر المقبل، لا يسعني إلا أن أقدم معلومات عن الحقائق التي جرى التحقق منها، لكن الحقائق غنية عن البيان. أشعر بالصدمة والغضب؛ إن سوريا اليوم – مع الأسف والأسى، ضمن مجموعة يتسع نطاقها من الاحتياجات الإنسانية والبؤس البشري عبر أنحاء كثيرة من العالم، ولكن في هذه المنطقة تحديدا– فإنها تمثل الوصمة المستمرة والمشينة الأكثر حدة على جبين الضمير الإنساني على الصعيد العالمي.

ويحدوني الأمل في أن تتيح زيارتي المقترحة إلى دمشق الشهر المقبل فرصة للانخراط بشكل بناء مع الحكومة لمعالجة بعض تحديات الوصول الجسيمة التي تعرقل بشكل خطير العمليات الإنسانية وتمنع السوريين العاديين من الحصول على المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها.

إن إتاحة المجال لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري ضرورة اليوم. ولكن، وكما قلنا مرارا أمام المجلس، لا توجد حلول إنسانية لهذه الأزمة. فكل يوم يمر دون احترام الأطراف لالتزاماتها الأساسية في مجال حماية المدنيين، وطلبات المجلس القوية، لا يسفر إلا عن إزهاق المزيد من الأرواح؛ المزيد من المشردين؛ المزيد من الأشخاص الذين يتعذر عليهم الحصول على الخدمات الأساسية؛ وجيل من الأطفال يكافح من أجل الحصول على التعليم أو أي نوع من المستقبل لأنفسهم. إنها أصواتهم البريئة ومعاناتهم التي تحتاج إلى الدفاع عنها، وإنها ولايتي التي ينبغي لي الاضطلاع بها وبالتالي ولايتنا جميعا داخل الأمم المتحدة.

إن التوصل إلى حل سياسي أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى لوضع حد لهذه الدورة الميؤوس منها من الوحشية والعنف. ويجب أن نبين للشعب السوري أن العالم لم ينسه أو ينس محنة بلده. وأحث مجلس الأمن على النظر في خياراته من خلال أعينه، أعين الشعب السوري المحاصر الذي طالت معاناته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.